الأمم المتحدة

A/78/911

الجمعية العامة

Distr.: General
12 June 2024
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والسبعون

البند 42 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه النشرة الصحفية الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، الذي يُحتفل به في 10 حزيران/يونيه من كل عام.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 42 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ريكاردو إ. **لاغوريو**
السفير
الممثل الدائم

200624 190624 24-10555 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

"10 حزيران/يونيه: يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها

بوينس آيرس، الاثنين 10 حزيران/يونيه 2024

يصادف اليوم ذكرى مرور 195 عاما على قيام حكومة مقاطعة بوينس آيرس بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن.

ففي 10 حزيران/يونيه 1829، صدر مرسوم نص على أنه "يحكم جزرَ مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في البحر الأطلسي قائدٌ سياسي وعسكري تعينه حكومة الجمهورية على الفور". وبذلك أنشئ هيكل حكومي عُهد بإدارته إلى لويس فيرنت، الذي استقر في الجزر ومارس فيها سلطته وولايته القضائية علنا.

فبعد أن ورثت الأرجنتين حقوق الملكية الخاصة بإسبانيا بحكم خلافة الدول، وفقا لمبدأ "استمرار حيازة واضع اليد" (*uti possidetis iuris*)، مارست باستمرار، ومنذ بداية عملية استقلالها في عام 1810، حقوقها على الأرخبيلات الجنوبية الواقعة هناك.

واتخذت الحكومات الأولى للمقاطعات المتحدة خطوات إدارية شتى اعتبرت فيها جزرَ مالفيناس جزءا لا يتجزأ من إقليمها. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1820، وضع ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، جزرَ مالفيناس تحت حيازته باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة ورفع فيها العلم الأرجنتيني لأول مرة. وقامت حكومة الأرجنتين أيضا بسن التشريعات وإنشاء الهياكل القانونية والإدارية اللازمة لتعزيز الممارسة الكاملة لسيادتها، بما في ذلك تشجيع الأنشطة التجارية وإقامة المستوطنات، وهو ما تُوِّج في 10 حزيران/يونيه 1829 بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر الملاصقة لكيب هورن.

بيد أنه في 3 كانون الثاني/يناير 1833، أوقِفت هذه الممارسة الفعلية للسيادة بعمل من أعمال القوة قامت به في وقت السلم المملكة المتحدة، التي احتلت الجزر بصورة غير قانونية وطردت السلطات الأرجنتينية الشرعية المستقرة بها والسكان الموجودين فيها. وهذا الغصْب، الذي ارتُكب في وقت السلم وكان مخالفا للقانون الدولي المنطبق آنذاك، أدى إلى المساس بالسلامة الإقليمية للأرجنتين، وهي حالة أدينت واحتُج عليها على الفور، ولم توافق عليها أي حكومة أرجنتينية على الإطلاق على مدى تاريخ يمتد لأكثر من 191 عاما.

ومنذ ذلك الحين، أصبح هناك نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على نحو ما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20)، الذي اتخذته في عام 1965. وفي هذا الصدد، أعلنت الأمم المتحدة أن السبيل إلى إنهاء الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة المتجسدة في مسألة جزر مالفيناس هو التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع على السيادة بين البلدين.

وامتثالا لهذا القرار، تفاوض البَلَدان لمدة 16 عاما ابتداء من عام 1966 من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة. ولكن على الرغم من دعوات الأرجنتين التي لا حصر لها والنداءات الصادرة عن الأمم المتحدة، ما فتئت المملكة المتحدة ترفض بصورة منهجية استئناف المفاوضات على السيادة.

وقد أعاد المجتمع الدولي من جهته التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية فوراً، على النحو المنصوص عليه في 10 قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي قرارات متعددة للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وكذلك في عدة إعلانات صادرة عن المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، والسوق الجنوبية المشتركة، ومؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من ضمن محافل أخرى.

وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، بعد مرور بضعة أشهر على انتهاء النزاع في جنوب المحيط الأطلسي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة، القرار 9/37 الذي نص على أن النزاع العسكري لم يغير طبيعة النزاع على السيادة ولم يحله.

وفي هذا الصدد، وبموجب الحكم المؤقت الأول من دستور الأرجنتين – الذي ينص على أن استعادة الممارسة الفعلية لسيادتنا على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها، وفقا للقانون الدولي وفي ظل احترام أسلوب عيش سكان الجزر، تمثل هدفا دائما وثابتا للشعب الأرجنتيني – تكرر حكومة الأرجنتين الإعراب عن استعدادها لاستئناف المفاوضات على السيادة مع المملكة المتحدة وتقترح الدفع قدما بجدول أعمال مشترك في المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وترغب حكومة الأرجنتين في الحفاظ على علاقة ناضجة مع المملكة المتحدة، بما في ذلك إجراء حوار موضوعي وبناء بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك، بغية تهيئة بيئة من الثقة تفضي إلى استئناف المفاوضات.

وفي هذا التاريخ المهم لجميع الأرجنتينيين، تعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرى تأكيد حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، لأنها تشكل جزءً لا يتجزأ من أراضيها الوطنية“.